تقرير الأسواق اليومي

2023/05/04

السوق العالمية:

❖ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو:

شهد الدولار الأمريكي تراجعاً أمام اليورو في بداية تداولاته اليوم بنسبة 0.59% ليسجل1.1084دولار أمريكي مقارنةً ببداية تداولاته في اليوم السابق1.1019 دولار أمريكي لليورو الواحد، (الشكل رقم1).

الشكل رقم 1 سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو

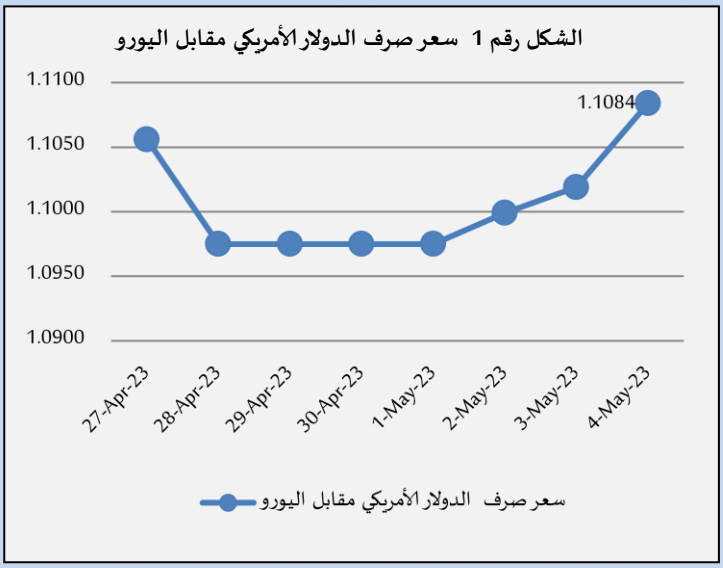

❖ سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي:

شهد الروبل الروسي تحسناً أمام الدولار الأمريكي في بداية تداولاته اليوم بنسبة 0.11% ليسجل 79.44 روبل روسي مقارنة ببداية تداولاته في اليوم السابق 79.52 روبل روسي للدولار الأمريكي الواحد، (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي

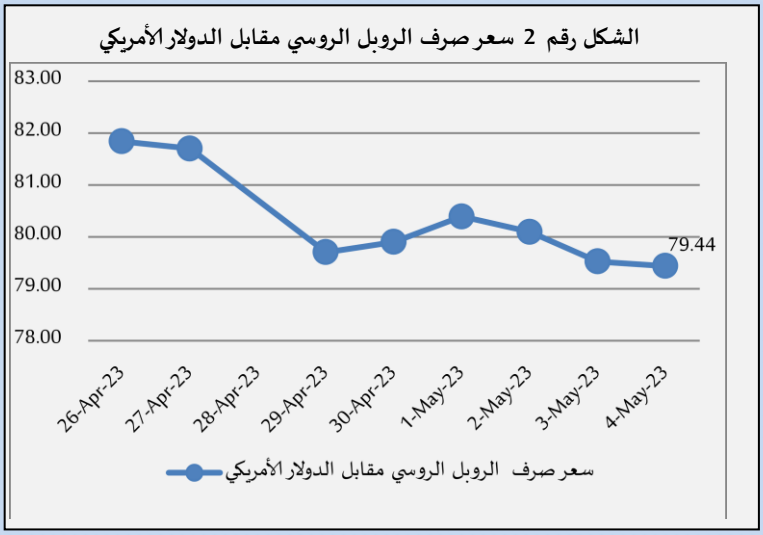

❖ سعر أونصة الذهب:

ارتفع سعر أونصة الذهب في بداية تداولاته اليوم بنسبة 0.10% ليسجل2,040 دولار امريكي للأونصة.

❖ أسعار الطاقة:

- **النفط**؛ بلغ سعر برميل النفط (برنت) في بداية تداولاته 73.17دولار أمريكي مرتفعاً بنسبة 1.16% مقارنةً بالإغلاق السابق 72.33 دولار أمريكي للبرميل، (الشكل رقم 3).
- **الغاز الطبيعي** انخفض سعر المتر المكعب من الغاز (نيميكس) في بداية تداولاته بنسبة 1.80% مسجلاً 61.61 دولار أمريكي للمتر المكعب مقارنةً بالإغلاق السابق 62.74 دولار أمريكي للمتر المكعب.

الشكل رقم 3 تطور سعر برميل النفط الخام (برنت)

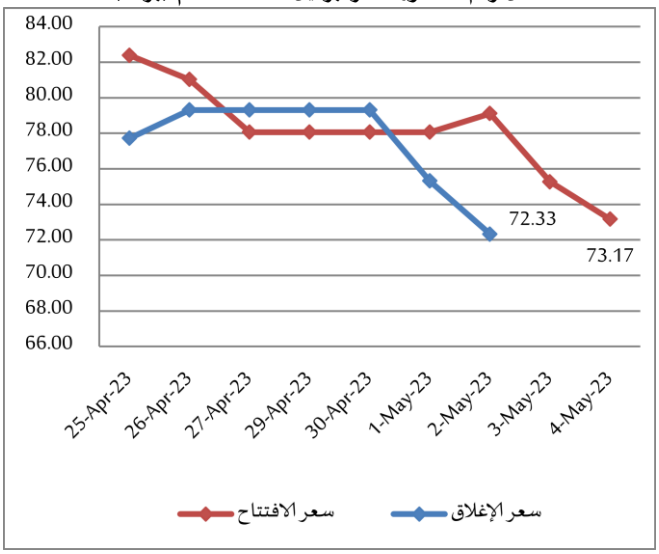

❖ أسعار الأغذية:

- **القمح**؛ استقر سعر طن القمح في بداية تداولاته عند مستوى 256.54دولار أمريكي للطن، (الشكل رقم 4).
- **السكر**؛ انخفض سعر طن السكر في بداية تداولاته بنسبة0.87% ليبلغ 687.60دولار أمريكي للطن مقارنةً بالإغلاق السابق 693.60 دولار أمريكي للطن.
- **الرز**؛ انخفض سعر طن الرز في بداية تداولاته بنسبة 13.52% ليبلغ 308.40 دولار أمريكي للطن مقارنةً بالإغلاق السابق 356.60 دولار أمريكي للطن.

الشكل رقم 4 تطور سعر طن القمح بالدولار الأمريكي

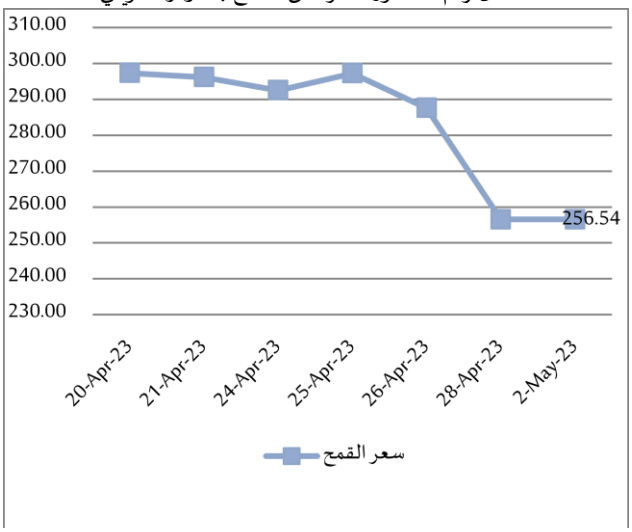

❖ معالجة العلاقة بين السياسة المالية والاستقرار المالي:

دفعت الأزمة المالية الكبرى (GFC) إلى استجابات سياسية رئيسية، وكان قد شرع صانعو السياسات في إصلاحات مالية واسعة النطاق حيث شددوا اللوائح التنظيمية والإشراف الاحترازي من خلال تحسين معايير المؤسسات الفردية وتعزيز التوجيه النظامي أو الاحترازي الكلي لأطر سياساتهم، وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي حققتها إصلاحات السياسات في أعقاب الأزمة المالية الكبرى، فإن الصلة بين السياسة المالية والاستقرار المالي اجتذب اهتماماً أقل نسبياً، ففي حين أن الجهود المقدمة كانت ضرورية لتعزيز مرونة القطاع المالي وتقليل احتمالية الأزمات المالية وتكلفتها إلا أنها لم تكن كافية، وتعد العلاقة بين السياسة المالية والاستقرار المالي ضرورية لضمان الاستقرار المالي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

وقدمت دراسة أعدت لصالح بنك التسويات الدولية منظوراً شاملاً حول العلاقة بين السياسة المالية والاستقرار المالي، وكذلك السياسات النقدية والاحترازية، ومعالجة الرابط بينهما بشكل أفضل، ويتطلب ذلك العمل على محورين ، **الأولى**؛ دمج اعتبارات الاستقرار المالي في تصميم السياسة المالية وهذا يعني على وجه الخصوص النظر في مخاطر الأزمات المالية عند تقييم الحيز المالي والاعتراف بالآثار المغرية للازدهار المالي على الأوضاع المالية وإزالة أو تقليل الحوافز المالية لتراكم الديون الخاصة، **الثاني**؛ الاعتراف بأن الدين العام المقوم بالعملة المحلية ليس خالياً تماماً من المخاطر في تصميم اللوائح الاحترازية للمؤسسات المالية، الأمر الذي يستدعي وجود رسوم رأسمالية متوازنة ومراعية للمخاطر أو إجراءات أخرى للحد من التعرضات السيادية للبنوك مع إيلاء الاعتبار الواجب للدور الخاص للسندات الحكومية في النظام المالي والخصائص الخاصة بكل بلد، ومع ذلك لا يمكن للتنظيم الحكيم أن يحل محل الحيطة المالية.

ونتج عن الدراسة مجموعة من التوصيات؛

أولاً- يتعين على صانعي السياسات النظر في مخاطر عدم الاستقرار المالي عند اتخاذ قرار بشأن حجم الهوامش المالية الوقائية وقياس المواقف المالية المعدلة دورياً.

ثانياً- يجب على صانعي السياسات مواصلة إحراز تقدم نحو الحد من المعاملة التفضيلية للديون مقابل حقوق الملكية.

ثالثاً- في التنظيم الاحترازي يمكن تقديم مزيد من العمل لضمان أن تعكس متطلبات رأس المال والسيولة بشكل أفضل الانكشافات السيادية للبنوك، وبالمثل سيكون من المهم الاعتراف بدور الوساطة المالية غير المصرفية في العلاقة الأوسع بين السياسة المالية والاستقرار المالي.

في سورية؛ يعاني الاقتصاد السوري منذ سنوات عديدة من حالة عدم الاستقرار المالي والاقتصادي، فمنذ بداية الأزمة السورية عام 2011 تراجع القطاع المالي وتكبد الاقتصاد خسائر كبيرة في رؤوس الأموال وحقوق الملكية وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسب متزايدة ومن ثم جاءت العقوبات الاقتصادية لتزيد الضغط على النظام المالي، إلا أن الإجراءات النقدية والمالية المتخذة ساعدت البنوك في تجنب الكثير من المخاطر، وإعادة توجيه نسبة كبيرة من المدخرات باتجاه المشاريع المختلفة منها المشاريع الصغيرة المدعومة من مصارف التمويل الأصغر، ولمعالجة الاستقرار المالي وتحديد أطره عند صياغة الإصلاحات المالية لابد من تركيز السياسات الاقتصادية أولاً على دفع عجلة التنمية والاستمرار في مواجهة التضخم ودعم القطاعات الحيوية بالشكل الأمثل والاستعانة بالسندات الحكومية والأدوات المالية والنقدية الأخرى لتعزيز ذلك حيث أن لكل منها تأثيره على الاقتصاد والنظام المالي فيه.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية والدول المجاورة:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	Latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	%1.1 Q1	%1.6 Q1	%0.1 Mar	%5 Mar	%3.5 Mar	%5 Mar	-70.54	مليار دولار أمريكي	Feb
منطقة اليورو	%0.1 Q1	%1.3 Q1	%0.9 Mar	%6.9 Mar	%6.6 Feb	%3.5 Mar	4.61	مليار يورو	Feb
المملكة المتحدة	%0.1Q4	%0.6 Q4	%0.8 Mar	%10.1 Mar	%3.8 Feb	%4.25 Mar	-4.81	مليار جنيه استرليني	Feb
روسيا	%-5 Q3	%-2.7 Q4	%0.4 Mar	%3.5 Mar	%3.5 Feb	% 7.5 Apr	21.17	مليار دولار أمريكي	Jan
الصين	% 2.2 Q1	%4.5 Q1	%-0.3 Mar	%0.7 Mar	%5.3 Mar	%3.65 Apr	88.19	مليار دولار أمريكي	Mar
اليابان	%0 Q4	%0.4 Q4	%0.3 Mar	%3.2 Mar	%2.8 Mar	%-0.1 Apr	-0.755	مليار ين ياباني	Mar
تركيا	% 0.9 Q4	%3.5 Q4	%2.29 Mar	%50.51 Mar	%10 Feb	%8.5 Apr	-8.57	مليار دولار أمريكي	Mar
الهند	%0.7 Q4	%4.4 Q4	%0.23 Mar	%5.66 Mar	%7.8 Mar	%6.5 Feb	-19.7	مليار دولار أمريكي	Mar
استراليا	%0.5 Q4	%2.7 Q4	%1.4 Feb	%7 Feb	%3.5 Mar	%3.6 Apr	9.25	مليار دولار أمريكي	Feb
مصر	% 9.8 Q1	%3.9 Q4	%2.70 Mar	%32.7 Mar	%7.2 Dec	%18.25 Apr	-2.11	مليار دولار أمريكي	Feb
الأردن	%3.5 Q3	%2 Q4	%0.47 Mar	%3.91 Mar	%22.9 Q4	%7 Mar	-1.48	مليار دولار أمريكي	Feb
لبنان	%-15 2020	% -7 2021	%33.27 Mar	%264 Mar	%14.5 Dec 2021	%7.75 Nov	0.98	مليار دولار أمريكي	Dec